الأمم المتحدة S/PV.5337

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٣٧**

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا مريتان
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهيدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد لي سونغ
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد لكنيلاو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيدة بابدوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-65345 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): عندما وافيت المجلس بآخر إحاطة إعلامية حول هذا البند بالنيابة عن الأمانة العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.5312) تكلمت عن فرص التقدم صوب السلام في الشرق الأوسط، وكذلك عن التحديات التي تعترض ذلك التقدم.

وهذا الشهر شهد بعض التطورات الإيجابية، أبرزها الخطوات المتخذة صوب تنفيذ اتفاق الوصول والتنقل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. لكن العنف استمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل وفي لبنان. وهذا العنف يثير بلا شك توترا في المنطقة في وقت تتطور فيه الحالة السياسية تطورا سريعا جدا. وفي الأسابيع المقبلة، يجب على الأطراف أن تسعى سعيا حثيثا إلى العودة إلى الهدوء. فشيوع مناخ من الاستقرار وضبط النفس سيساعد في كفالة أن أصوات السلام والاعتدال ستسمع وستلبى أثناء الفترة الانتخابية الحاسمة.

أود أولا أن أتطرق إلى الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واسمحوا لي أن أبدأ باجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعقود في لندن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، حيث اجتمع المانحون والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل لمناقشة الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولتقييم التقدم في الإصلاح الفلسطيني.

وقد عرضت السلطة الفلسطينية ما استجد من معلومات عن حالتها المالية الخطيرة وتشاطرت مع المانحين العناصر الرئيسية لخطتها الإنمائية المتوسطة الأجل للسنوات الثلاث القادمة. واعتمد الاجتماع هيكلا منقحا للمنح يعزز دور السلطة الفلسطينية. وهذا الدور المحسن في إدارة المعونة يمثل خطوة هامة صوب تولي السلطة الفلسطينية بعضا من وظائف الدولة المتلقية، استنادا إلى مبادئ باريس لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

والحاجة إلى تقيد السلطة الفلسطينية بجدول أعمال الإصلاح وإعادة إرساء أسس الانضباط المالي كان موضوعا محوريا للاجتماع. وقد أبلغ صندوق النقد الدولي بشأن الأزمة المالية ما مفاده: إن العجز المالي للسلطة الفلسطينية ارتفع من ١٤ في المائة إلى ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية، ومن المرجح أن يصل إلى ١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٦. واتفق المانحون على الحاجة إلى أن تنفذ السلطة الفلسطينية، على سبيل الأولوية، خطة متوسطة الأجل لتثبيت الاستقرار المالي، وشددوا على أن الإصلاح يجب أن يستمر في الأشهر المقبلة،

حتى وإن كانت الفترة الانتخابية تزيد من صعوبة ذلك. إن الحالة المالية للسلطة الفلسطينية حادة إلى درجة أنه يوجد قلق حقيقي من أن الرواتب، في هذا الشهر، كانون الأول/ديسمبر، قد لا تدفع.

وأفادت تقارير الأمم المتحدة عن بروز ثلاثة اتجاهات اجتماعية – اقتصادية هامة في عام ٢٠٠٥. أولها، ازدياد معدلات الفقر على الرغم من النمو العام في الاقتصاد وفي معدلات شغل الوظائف. وثانيها – وهي مرتبطة بالنقطة السابقة – اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وثالثها، ازدياد حدة التباينات الجغرافية، إذ بلغت الاحتياجات الإنسانية أقصاها في قطاع غزة ومنقطتي شمال وجنوب الضفة الغربية.

وناقشت لجنة الاتصال المخصصة مسألة عقد مؤتمر للتعهد بتقديم تبرعات لجمع مبلغ مستهدف قيمته ٣ بلايين دولار، كما تم الاتفاق على ذلك من حيث المبدأ في قمة مجموعة الثماني في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولم تحدد حتى الآن بيانات دقيقة، إلا أنه يُنتظر انعقاد المؤتمر في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

وأود الآن الانتقال إلى الحديث عن حالة تنفيذ ”اتفاق التنقل والعبور“ في العرض الذي قدمه البنك الدولي أثناء اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، كرر البنك القول إن القيود المفروضة على حركة البضائع والناس ما زالت تشكل العقبة الرئيسية أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني. وهذا ما يؤكد أهمية اتفاق التنقل والعبور الذي وُقع الشهر الماضي. ويجري الآن تنفيذ بعض أجزاء الاتفاق. وكان معبر رفح بين غزة ومصر قد فتح منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ولمدة خمس ساعات كل يوم. أما معبر كارني، الذي تدخل من خلاله المنتجات الزراعية إلى إسرائيل من غزة، فقد بقي هو الآخر مفتوحا منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مما سمح بوصول أول محصولات زراعية فلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية ”بعد فك الارتباط“. ولا بد للطرفين أن يواصلا الجهود لضمان إبقاء الأولوية الأولى للصادرات الزراعية.

ويشمل الاتفاق التزاما إسرائيليا بالسماح بمرور قوافل من السيارات لتيسير حركة البضائع والناس بين غزة والضفة الغربية، محددا بدء حركة قوافل الباصات بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي قامت بها الولايات المتحدة والسيد جيمس ولفنسون، المبعوث الخاص للجنة الرباعية، لحل الخلافات العالقة وضمان تلبية مشاغل إسرائيل الأمنية. فإن بدء تسيير القوافل ما زال معلقا. ونأمل في أن المناقشات التي تستهدف كسر هذا المأزق ستستمر لمعالجة هذه المسألة الهامة جدا.

وأما بالنسبة للتنقل في الضفة الغربية، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يشير إلى زيادة طفيفة في عدد حواجز الطرق ونقاط التفتيش لتبلغ الآن ما يربو على ٤٠٠ حاجز ونقطة. والمناقشات مستمرة الآن بين حكومة إسرائيل والولايات المتحدة، بمشاركة من جانب الأمم المتحدة، لوضع خطة لتقليل العقبات أمام التنقل في الضفة الغربية.

وأود الانتقال الآن إلى الحديث عن الوضع الأمني في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أودى تفجير انتحاري في نتانيا بحياة خمسة مدنيين إسرائيليين، وجرح عشرات غيرهم. وأعلن ممثلو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية مسؤوليتهم عن ذلك التفجير. أما السلطة الفلسطينية، التي أدانت ذلك العمل، فألقت القبض على زهاء ٦٠ مشتبها بعد التفجير. وأدانت اللجنة الرباعية ذلك الهجوم الإرهابي بأشد عبارات الإدانة، وطالبت قيام الحكومة السورية باتخاذ إجراء فوري لإقفال مكاتب حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ولمنع استخدام أراضيها من قبل مجموعات مسلحة تنخرط في

أعمال إرهابية. كما أن اللجنة الرباعية شجعت وأيدت جهود السلطة الفلسطينية لمنع المجموعات المسلحة من ارتكاب أعمال مخالفة للقانون والنظام ومخالفة لسياسة السلطة نفسها. وحثت جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس، وتفادي تصعيد العنف، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة.

كما وقع عدد من التطورات الأخرى التي تبعث على القلق فيما يتعلق بالأمن وذلك منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس. فقد أُطلق ما يربو على ٢٠ صاروخ ''قسام'' على إسرائيل منذ بداية شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد ضُربت ضواحي عسقلان بالصواريخ لأول مرة في غضون عامين ونصف.

أما حكومة إسرائيل، فقد ردت على هجوم نتانيا الإرهابي وعلى إطلاق صواريخ القسام بإحكام نظام الإغلاق، وبتنفيذ ما سبق وأعلنته عن استئناف عمليات القتل لأشخاص مستهدفين. أما الضربات التي وجهها سلاح الجو الإسرائيلي يومي ٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، فأسفرت عن مقتل أربعة مقاتلين مشتبه بهم في غزة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أسفر قصف قام به جيش الدفاع الإسرائيلي من طائرة هليكوبتر عن قتل أربعة رجال من مدينة غزة، قالت تقارير إنهم جميعا أعضاء في الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية. كما فشلت محاولة قتل مستهدف جرت في نفس اليوم.

ومع التسليم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية وفقا للقانون الدولي، إلا أنه تنبغي الملاحظة أن عمليات القتل خارج نطاق القانون ترقى إلى عمليات إعدام بلا محاكمة، وغالبا ما تؤدي إلى قتل أو إصابة أناس أبرياء من عابري السبيل. وتحدثت تقارير عن أن أحد عشر فلسطينيا آخر، بينهم أربعة أطفال، قد جرحوا من جراء عمليات القتل المستهدف التي أشرت إليها توا.

وفي هذه الأثناء، تدهور الوضع الأمني الداخلي الفلسطيني، إذ وقعت هجمات على مكاتب الانتخابات، وصدامات مسلحة بين فصائل من حركة فتح في مقر الحركة، ثم بين قوات الأمن الفلسطينية وعناصر مسلحة. كما أن المصادمات مع جيش الدفاع الإسرائيلي أدت إلى وفاة فلسطيني في نابلس. وطُعن جندي إسرائيلي طعنات قاتلة عند نقطة تفتيش قلندية، وقام مقاتلون بقتل مستوطن إسرائيلي قرب الخليل.

ومن الواضح أنه ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تتابع إصلاح القطاع الأمني بتصميم أحادي الذهنية. وقد قام الآن الفريق العامل المشترك بين وزارات السلطة الفلسطينية، بدعم من فريق المنسق الأمني الأمريكي، بوضع مسودة أولى لورقة بيضاء حول الإصلاح الأمني. ومن المنتظر أن تبرز مسألة إصلاح القطاع الأمني في خطة التنمية متوسطة الأجل للسلطة الفلسطينية.

وأود الآن أن أقول كلمة بشأن النشاط الاستيطاني. فخلال الفترة التي تغطيها هذه الإحاطة إلى المجلس، استمر النشاط الاستيطاني وتشييد الجدار الحاجز. وتشير دراسة أجرتها مؤخرا حركة ''السلام الآن''، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، إلى قائمة نشرتها وزارة الإسكان والبناء في إسرائيل، وتتحدث عن أنه يجري الآن بناء ٣ ٦٩٦ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، و ١ ٦٥٤ وحدة أخرى في القدس الشرقية. ونشعر بالقلق حيال تقارير لم تؤكد بعد بأن وزير الدفاع الإسرائيلي أقر مؤخرا خططا لبناء مزيد من وحدات السكن في معاليه أدوميم ومستوطنات أخرى قرب القدس. ووفقا لخارطة الطريق، فإن إسرائيل ملزمة بتجميد أنشطتها الاستيطانية وبتفكيك

ما شُيد من نقاط استيطان متقدمة في الضفة الغربية منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالانتخابات، تستمر الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقرر عقدها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. لكن تلك الأعمال التحضيرية شابتها حوادث عنف، نشأ الكثير منها بسبب اختلافات داخلية ضمن حزب فتح حول تشكيل قوائم الحزب. وقررت لجنة الانتخابات المركزية إقفال جميع مكاتبها في المناطق يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ولكنها أعادت فتحها في اليوم التالي، حيث وفرت لها حماية من الشرطة، مما مكن المرشحين من تسجيل أسمائهم قبل الموعد النهائي المحدد لذلك، وهو ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وتشمل قوائم المرشحين قائمتين عن فتح، إحداهما بقيادة رئيس الوزراء أحمد قريع والأخرى تحت اسم ''المستقبل'' بقيادة مروان البرغوثي، أحد قادة فتح، وهو في السجن الآن. كما أن حماس سجلت نفسها رسميا لتخوض انتخابات برلمانية لأول مرة.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجولة الرابعة من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، بما في ذلك البلديات الأكبر مثل نابلس وجنين والبيرة، حيث فازت حماس بأغلبية ساحقة من المقاعد، وفي رام الله، حيث فازت فتح. أما الجولة الخامسة، والأخيرة، والتي ستشمل دوائر انتخابية رئيسية في غزة فستنظم في مطلع عام ٢٠٠٦ بعد الانتخابات التشريعية.

وأنتقل الآن إلى الحالة في لبنان، وهو بلد فُرض عليه أن يعاني مرة أخرى من محاولة جديدة لتقويض استقراره واستقلاله من خلال القتل الوحشي لجبران تويني وثلاثة أشخاص آخرين بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وقد كان السيد تويني واحدا من أنصار قيام لبنان ديمقراطي متمتع بسيادته وأحد دعاة الصحافة الحرة فيه. وأعرب مجلس الأمن والأمين العام عن إدانتهما لذلك العمل الإرهابي، وكذلك عن تأييدهما لتصميم حكومة لبنان على جلب مرتكبي ذلك الهجوم وغيره من هجمات مماثلة ليمثلوا أمام العدالة.

ونشير إلى ما قرره مجلس الأمن في القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) بإنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة أولئك الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن اغتيال رفيق الحريري، وتوسيع المساعدة التقنية التي تقدمها لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى السلطات اللبنانية، وتوسيع نطاق تحقيقات اللجنة. هذا، وتعمل الأمانة العامة الآن بهمة لتنفيذ فقرات منطوق القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥).

إن تعزيز استقرار لبنان هو جزء حيوي من الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وقام المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دو سوتو، بزيارة لبنان في أوائل كانون الأول/ديسمبر. ولقد بحث في اجتماعاته مع حكومة لبنان، في جملة أمور، الحاجة إلى تحسين الوضع على امتداد الخط الأزرق. وهذا الأمر بحثه السيد دو سوتو أيضا مع إسرائيل.

لقد كان الوضع على امتداد الخط الأزرق متوترا وإنما مستقرا خلال الفترة التي يشملها التقرير. بدأ حزب الله بإعادة بناء موقع له قرب قرية الغجر، جرى تدميره بفعل تبادل إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وتلقى المجلس بشأنه إحاطة إعلامية منفصلة. وأود أن أشدد على أهمية أن تبسط حكومة لبنان سيطرتها على جميع أراضيها، ولا سيما في الجنوب.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سُجل ١٩ انتهاكا جويا إسرائيليا، بما في ذلك الانتهاك الذي حصل يوم دفن جبران تويني. وفي

١٥ كانون الأول/ديسمبر، أعرب مرة أخرى الممثل الشخصي للأمين العام في لبنان، السيد غير بيدرسن، عن قلقه العميق إزاء تلك الانتهاكات، وذكر أن عمليات التحليق الجوي هي انتهاك خطير للسيادة اللبنانية. وتتذرع إسرائيل بأن سبب الانتهاكات هو استمرار وجود حزب الله وأنشطته. ونود أن نذكّر كلا الطرفين، مع ذلك، أن انتهاكا ما لا يبرر انتهاكا آخر. ونطلب مرة أخرى إلى السلطات الإسرائيلية أن توقف عمليات التحليق هذه، ونطلب إلى جميع الأطراف أن تحترم الخط الأزرق بأكمله.

إن الموعد المحدد في خارطة الطريق للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يأتي بعد ١٠ أيام من الآن. والواضح إذا أنه فيما أحرزنا تقدما هاما جدا، غير أننا لن نتوصل بالتأكيد إلى تحقيق هدفنا في الوقت المحدد. دعوني أكون واضحا: إن ذلك لا ينتقص بأي طريقة من الطرق من مركزية خارطة الطريق التي تظل الإطار المتفق عليه لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإنها بالتأكيد لمناسبة كي تفكر جميع الأطراف في ما يمكن أن نفعله لكفالة الوفاء بالتزامات خارطة الطريق حتى نتمكن من إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين المستقلة، القابلة للحياة والديمقراطية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ومما يتصف بالمزيد من الإلحاح، مع ذلك، إنه خلال هذه الفترة الحساسة التي تسبق إجراء الانتخابات في كلا البلدين، ثمة ضرورة للتصدي لقوى العنف واليأس بعمل سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي ملموس – عمل يوفر إطارا لزيادة تعزيز خطة السلام كي تقوى على الصراع والعنف والإرهاب.

إن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على بسط سيطرتها على أراضيها يظل مصدر قلق كبير. فالمجموعة الرباعية تشجع وتؤيد جهود السلطة الفلسطينية في سبيل اتخاذ خطوات عاجلة لمنع الجماعات المسلحة في التصرف خلافا للقانون والنظام وخلافا لسياسات السلطة نفسها.

أما استمرار إسرائيل في سياسة توسيع المستوطنات وبناء الجدار الفاصل، فهو لا يضعف فحسب مكانة الزعماء الفلسطينيين الذين يسعون إلى إجراء الانتخابات بناء على إجراء مفاوضات سلمية مع إسرائيل، وإنما يقوض أيضا الجهود الرامية إلى إيجاد حل قابل للتطبيق يقوم على دولتين، إحداهما تتألف من الضفة الغربية المتماسكة الأجزاء، بما فيها القدس الشرقية، ومن قطاع غزة الذي يتصل بالضفة الغربية عبر سبل اتصال مفيدة.

وأذكر في الختام الملاحظات التي أدلى بها مبعوث المجموعة الرباعية الخاص، جيمس ولفونسن، في اجتماع المانحين الذي انعقد في لندن مؤخرا. فالسيد ولفونسن الذي ما فتئت جهوده هامة جدا للتقدم المحرز في عام ٢٠٠٥، قد ذكّر المشاركين بأن الفترة التي تعقب مباشرة الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية ستكون فرصة هامة جدا لا يسع الطرفان ولا المجتمع الدولي تضييعها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.